CCW/CONF.III/SR.5

27 April 2010
Arabic
Original: French

المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

جنيف، ٧-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٠

الرئيس: السيد **ريفاسو** .....(فرنسا)

المحتويات

الجلسة العامة الاستثنائية للمؤتمر المعقودة بمناسبة بدء نفاذ البروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب (البروتوكول الخامس)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي أن تقدم التصويبات بواحدة من لغات العمل، كما ينبغي أن تُعرض التصويبات في مذكرة مع إدخالها على نسخة من المحضر. وينبغي أن ترسل *خلال أسبوع من تاريخ هذه الوثيقة* إلى وحدة تحرير الوثائق: Editing Unit, room E.4108, Palais des Nations, Geneva.

وستُدمج أية تصويبات ترد على محاضر جلسات الاجتماع في وثيقة تصويب واحدة تصدر بعد نهاية الدورة بأمد وجيز.

(A) GE.07-60035 230410 260410

الرجاء إعادة الاستعمال

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

الجلسة العامة الاستثنائية للمؤتمر، المعقودة بمناسبة بدء نفاذ البروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب (البروتوكول الخامس)

١- **الرئيس** أشار إلى أن سويسرا وليختنشتاين أودعتا، في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، على التوالي، صكي التصديق التاسع عشر والعشرين للبروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، الذي بدأ نفاذه للتو، بعد انقضاء مهلة الستة أشهر القانونية. وفي غضون ذلك، أخطرت ٢٦ دولة الوديع بموافقتها على أن تكون ملزمة بالبروتوكول، وهذه الدول هي ألبانيا وألمانيا وأوكرانيا وآيرلندا وبلغاريا والجمهورية التشيكية والدانمرك والسلفادور وسلوفاكيا والسويد وسويسرا وسيراليون وطاجيكستان وفرنسا وفنلندا والكرسي الرسولي وكرواتيا ولكسمبرغ وليبيريا وليتوانيا وليختنشتاين ومالطة والنرويج ونيكاراغوا والهند وهولندا.

٢- وذكر الرئيس أن البروتوكول الخامس يجب أن يكون مبعث أمل لكل أولئك المعرضين يومياً لخطر المتفجرات من مخلفات الحرب، وأخطرها الذخائر الصغيرة. وقال إن البروتوكول يطرح في هذا الصدد مبدأ تغريم الملوث ويضع أيضاً قواعد لجعل الذخائر أكثر موثوقية، وإن كان كل شيء سيتوقف في النهاية على تنفيذ هذا الصك. وأضاف قائلاً إن هناك عملاً كبيراً سيتعين إنجازه على هذا المستوى لتنسيق جهود التطهير مع الجهود المبذولة في إطار نظم أخرى، ومن هنا أيضاً أهمية تعميم البروتوكول على الصعيد العالمي. وتوقع الرئيس أن يسهم في ذلك مشروعُ المقرر المتصل بتعميم الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها على الصعيد العالمي ومشروعُ المقرر المتعلق ببرنامج الرعاية، اللذان سيُعرضان على المؤتمر للموافقة عليهما. وأضاف أن الوفود ستُدعى أيضاً إلى الإدلاء برأيها في الاقتراحات الحالية والمقبلة بشأن مشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب والذخائر الصغيرة، التي قدم البروتوكول الخامس منذ قليل بداية حل لها. وأشار إلى أن الدول الأطراف في البروتوكول الخامس، وقد أدركت الطبيعة الملحة لهذه المشاكل، قررت أن تعقد منذ اليوم اجتماعاً غير رسمي لبدء العمل دون تأخير.

٣- وبدعوة من الرئيس، تلا السيد تاناكا (وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح) الرسالة التي وجهها الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة إلى الدول الأطراف بمناسبة بدء نفاذ البروتوكول الخامس. ولاحظ الأمين العام، في هذه الرسالة، أن آثار الحروب تستمر لزمن طويل بعد توقف الأعمال العدائية لأن الذخائر المتفجرة المتروكة في الميدان أو الباقية في عين المكان لعدم انفجارها تظل تهدد المدنيين والأفراد العسكريين خلال عقود من الزمن، فأشاد بعزم الدول الأطراف في الاتفاقية الوطيد على مكافحة الأثر الإنساني لهذه المتفجرات من مخلفات الحرب، لا سيما الدول الست والعشرون التي أعلنت عن موافقتها على أن تكون

ملزمة بالبروتوكول الخامس. وأشار إلى أن بدء نفاذ أي صك قانوني، مهما كان جديداً بالثناء، ليس إلا بداية لمجموعة كاملة من التدابير. وأضاف أن مسؤولية ضمان تطبيق البروتوكول تقع حالياً على عاتق الدول الأطراف، التي سيتعين عليها أن تتغلب على عدد من الصعوبات، وأن تدعم بحزم إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب وتدميرها، مع دمج هذه الأنشطة في برامج إزالة الألغام، وتعبّئ الموارد، وتتقاسم البيانات المتعلقة بالخبرات والمعلومات، وتتعاون تعاوناً وثيقاً مع دول أخرى.

٤- ويحث الأمين العام الدول التي لم تعلن بعد عن موافقتها على أن تكون ملزمة بالبروتوكول الخامس على أن تفعل ذلك، وعلى أن تقوم، في تلك الأثناء، بتطبيق أحكامه بمحض إرادتها مع اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين والموظفين الإنسانيين من الآثار الوخيمة المترتبة على المتفجرات من مخلفات الحرب.

٥- وأوضح السيد تاناكا أن الأمين العام لم يستطع المجيء شخصياً إلى جنيف بمناسبة بدء نفاذ البروتوكول الخامس، لانهماكه في مهامه، ولكن ذلك لا يقلل في شيء من تمسكه الوثيق بتسوية جميع القضايا المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار.

٦- **الرئيس** قال إنه يظن أنه يعرب عما يشعر به الجميع عندما يطلب إلى وكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح أن ينقل إلى الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة عبارات شكر الدول الأطراف في الاتفاقية رداً على رسالته.

٧- **السيد سوماروغا** (رئيس مؤسسة مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية) رحب ببدء نفاذ البروتوكول الخامس المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، ودعا الدول الأطراف في الصك إلى التحلي بكل العزيمة السياسية اللازمة لتحقيق الهدف ذي الأولوية للبروتوكول، المتمثل في حماية السكان المدنيين بعد النزاعات المسلحة. وأعرب عن أمله في أن يتأتى عما قريب الاحتفال ببدء نفاذ صك قانوني جديد يسوي بفعالية مشكلة الذخائر العنقودية.

٨- ولاحظ السيد سوماروغا أنه، مع بدء نفاذ البروتوكول الخامس، سيتعين حالياً على الدول الأطراف أن تدرس أكثر السبل ملاءمة لتنفيذه. ولهذا الغرض، يمكن لمركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية أن يضع تحت تصرفها معارفه التقنية ونصائحه، وبالخصوص أدواته. ويمكنه، على الخصوص، أن يعتمد على خبراته المتعلقة بالمعايير والطرائق والتقنيات في مجال إزالة الألغام لتوسيع برامجياته الخاصة بإدارة المعلومات - النظام الدولي لإدارة الأعمال المتعلقة بالألغام - توسيعاً منهجياً لتشمل كل ما يمت للمتفجرات من مخلفات الحرب بصلة. وأضاف أن المركز سيواصل، بشكل عام، تقديم إسهامات تقنية مستقلة كما سيواصل تقديم الدعم المباشر للجهود الدولية التي ستُبذل من أجل تخفيف الآلام التي تسببها الأسلحة أو المتفجرات من مخلفات الحرب التي تشملها الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة والبروتوكولات الملحقة بها. ولاحظ السيد سوماروغا أن برنامج الرعاية، الذي ينبغي

أن تتفق عليه الدول الأطراف في الاتفاقية أثناء هذا المؤتمر الاستعراضي والذي سيُعهد بتنفيذه إلى المركز، سيشكل في حد ذاته وسيلة قيمة جدّاً لإشراك ممثلي بلدان متأثرة بمشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب في أعمال الدول الأطراف. وقال إن المركز سيفعل كل ما بوسعه ليقدم إلى الدول الأطراف في الاتفاقية كل المساعدة التي قد تحتاجها لمساعدة السكان المدنيين الذين يعانون من المتفجرات من مخلفات الحرب.

٩- **السيد بوريسوفاس** (ليتوانيا) تحدث بصفته معاوناً للرئيس معنياً بمسألة المتفجرات من مخلفات الحرب ومنسقاً سابقاً لفريق الخبراء الحكوميين المعني بهذه المسألة، فلاحظ أن الدول الست وعشرين الأطراف في البروتوكول الخامس، التي تضم الكثير من البلدان المانحة والبلدان المتأثرة بمشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب على السواء، اعترفت صراحةً بأهمية أهداف البروتوكول وتحقيقها السريع.

١٠- وقال إن بلده، ليتوانيا، كان من البلدان الأوائل التي صدقت على البروتوكول وأن عدداً من الدول الأخرى أعلن عن بدء إجراءات التصديق. وأضاف أن المسائل التي يثيرها التصديق على البروتوكول الخامس نوقشت خلال عدة اجتماعات لفريق الخبراء الحكوميين ومشاورات غير رسمية عُقدت في مختلف السياقات بمبادرة من الرئيس المعيّن، ومنسقي الفريق، والوفد الهولندي، وهيئات مختلفة. وأفاد بأن بعض الدول الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية نظمت حلقات دراسية مكرسة لهذه المسائل.

١١- ومضى قائلاً إن الأمر يتعلق حالياً بتنفيذ البروتوكول الخامس. وأشاد بالإسهام القيم الذي سبق أن قدمه في هذا الصدد مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومختلف المنظمات غير الحكومية. ورحب بالمبادرة التي اتخذها الوفد الهولندي للشروع في استعراض بعض المسائل المتصلة بتطبيق البروتوكول. وأفاد بأن هيئات الأمم المتحدة المكلفة بالأعمال المتعلقة بالألغام أعربت عن رغبتها في وضع شروط ملموسة أكثر دقة لتبادل المعلومات المتعلقة بالذخائر المستخدمة، مما يشكل أحد الالتزامات المحورية للبروتوكول الخامس. وأشار إلى فكرة اقتُرحت وهي أن يعود إلى الدول نفسها تحديد ما إذا كانت تعتبر نفسها متأثرة بمشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب، وإلى أن من الممكن أن توضع إجراءات لمساعدتها على ذلك وإرشادها إلى التدابير التي يتعين اتخاذها في وقت لاحق. ورأى السيد بوريسوفاس أنه قد يكون من المفيد التطرق خلال هذا المؤتمر لاستعراضي للمسائل الإجرائية المتصلة بعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في البروتوكول الخامس، مثل جدول الأعمال والتكاليف التقديرية. وقال إن مشروع الإعلان الذي ستُدعى الدول الأطراف في الاتفاقية إلى اعتماده بمناسبة دخول البروتوكول الخامس حيز النفاذ يعبر، على أي حال، عن الالتزام القوي لهذه الدول بالتخفيف الفعلي لآلام السكان المدنيين وتحسين حمايتهم، وكذلك الموظفين الإنسانيين، من آثار المتفجرات من مخلفات الحرب.

١٢- **الرئيس** وجه اهتمام الوفود إلى مشروع الإعلان المقترح على المؤتمر اعتماده بمناسبة بدء نفاذ البروتوكول الخامس (CCW/CONF.III/7/Add.6-CCW/GGE/XV/6/Add.6)، الذي صاغه فريق الخبراء الحكوميين واعتمدته اللجنة الرئيسية الأولى.

١٣- **السيد براساد** (الهند) تحدث بصفته رئيساً للجنة الصياغة، فأشار إلى التصويبات التالية التي اتفقت اللجنة على إدخالها على النسخة الإنكليزية من مشروع الإعلان المنظور فيه: يتعين حذف المختصر «CCW» بعد ذكر عنوان الاتفاقية وفي الفقرة الثالثة من الديباجة، وكتابة الكلمات «at the fact» بالحروف اللاتينية في الفقرة الثانية، وإضافة الرقم ٢٦ في الفقرة الأولى من المنطوق والكلمة «the» قبل عبارة «civilian population» في الفقرة الثانية، وحذف جمع الكلمة «victims» في الفقرة الرابعة، وقلب العبارتين الثانية والثالثة في الفقرة الخامسة. وأوضح السيد براساد أن هذه التعديلات سوف تنقل حسب الاقتضاء إلى النصوص الأخرى لمشروع الإعلان وأن لجنة الصياغة وافقت، بالإضافة إلى ذلك، على بعض التعديلات الصغيرة في صياغة النص الفرنسي.

١٤- **الرئيس** أشار إلى أحكام المادة ١٨ من النظام الداخلي، المتعلقة بالنصاب، ودعا رئيس لجنة وثائق التفويض إلى إبلاغ المؤتمر بما إذا كان النصاب المطلوب مكتملاً لاتخاذ قرارات.

١٥- **السيد ماركوتيتش** (كرواتيا) تحدث بصفته رئيساً للجنة وثائق التفويض وأشار إلى أن ٧٦ دولة طرفاً تشارك في المؤتمر الاستعراضي ومن ثم فإن النصاب يكتمل بحضور ٣٩ منها. وأضاف أن اللجنة قبلت وثائق التفويض المقدمة حسب الأصول من جانب ممثلي ٤٣ دولة من الدول الأطراف، وقبلت بشكل مؤقت تلك التي قدمها عن طريق الفاكس أو في شكل نسخة مصورة ممثلو ١٣ دولة طرفاً أخرى. وقال إنه يحق للمؤتمر، في هذه الظروف، اتخاذ قرارات.

١٦- **الرئيس** أعطى معاون الرئيس والمنسق السابق لفريق الخبراء الحكوميين المعني بمسألة المتفجرات من مخلفات الحرب، السيد بوريسوفاس، السلطة اللازمة للعمل على اعتماد مشروع الإعلان.

١٧- **السيد بوريسوفاس** (ليتوانيا) بعد أن تلا النسخة الإنكليزية لمشروع الإعلان الذي سيصدره المؤتمر بمناسبة بدء نفاذ البروتوكول المتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب (البروتوكول الخامس)، المرفق باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة (CCW/CONF.III/7/Add.6-CCW/GGE/XV/6/Add.6)، بصيغته المنقحة من قبل لجنة الصياغة، قال إنه، في حال عدم وجود أي اعتراض، سيعتبر أن المؤتمر يود اعتماد مشروع الإعلان المصاغ على ذلك النحو.

١٨- *واعتُمد مشروع الإعلان، بصيغته المنقحة، بالتزكية.*

١٩- **الرئيس** قال إنه، قبل إعطاء الكلمة إلى الوفود المدرجة في قائمة المتكلمين، يود دعوة ممثلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وفريق الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية إلى عرض بعض الأفكار الملموسة بشأن التنفيذ الفوري للبروتوكول الخامس، كما يود توجيه هذه الدعوة إلى ممثل هولندا، إذ إن البروتوكول الخامس أُقر تحت رئاسة سفير هذا البلد، السيد كريس ساندرز، وإن هذا الوفد تمسك بوجه خاص بتحفيز التفكير في مرحلة أولى في تطبيق البروتوكول.

٢٠- **السيد هيربي** (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) قال إن اللجنة أعدت شريط فيديو للتذكير بالمشاكل الخطيرة التي يُفترض أن يتصدى لها البروتوكول الخامس. وأشار إلى أن الشريط موجود على أقراص فيديو رقمية بالإنكليزية والفرنسية والروسية والعربية والإسبانية والبرتغالية، ودعا الوفود إلى استخدامها للدعوة إلى التصديق على هذا الصك المهم الذي هو البروتوكول الخامس وإلى تنفيذه.

٢١- *وقد تم عرض هذا الشريط.*

٢٢- **السيد هيربي** (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) شدد على الأهمية البالغة لهذا الصك الطموح جداً الذي هو البروتوكول الخامس وعلى اتساع نطاقه، فقال إن بدء نفاذه يتيح للدول الأطراف إمكانية معالجة مشكلة خطيرة جداً وحقيقية، ولكن من المهم تطبيق جميع أحكامه، سواء تلك التي تنص على تدابير تصحيحية أو تلك التي ترمي إلى الوقاية، وإلا فإن المتفجرات من مخلفات الحرب ستستمر في التكاثر دون انقطاع، مع كل ما يستتبعه ذلك للسكان المدنيين. وأردف قائلاً إن تطبيق البروتوكول بشكل فعال يمكن أن يزيد حجية النظام الذي أنشأته الاتفاقية ويشجع دولاً أخرى، لا سيما تلك المتأثرة بمشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب، على الانضمام إلى الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على كل الأهمية التي يكتسيها المؤتمر الأول للدول الأطراف في البروتوكول الخامس، الذي ينبغي أن يكون هدفه الرئيسي تحديد أفضل السبل لكفالة تنفيذ البروتوكول، بحيث تُحقق أهدافه الإنسانية.

٢٣- ورأى أن المسائل الأساسية التي ينبغي أن ينظر فيها المؤتمر الأول هي قبل كل شيء مسألة تسجيل المعلومات اللازمة لإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب وحفظها وإبلاغها: فهناك دروس عديدة تستقى من النزاعات الحديثة ويمكن لاجتماعات الدول الأطراف أن تؤدي دوراً هاماً في تحديد أنواع المعلومات الضرورية، وتقاسم الحلول التي تقدمها في هذا الصدد مختلف المنظمات العسكرية، والتشجيع على تخطيط وطني في هذا المجال قبل وقوع النزاعات.

٢٤- ثانياً، رغم أن البروتوكول لا يتطلب تقديم تقارير سنوية، فإن التقارير الوطنية الدورية ستكون مفيدة جداً لأنها، إذ تشير إلى طريقة تنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها، ستساعد على تحديد التدابير والسياسات التي اتُّخذت أو يجب اتخاذها على الصعيد الوطني.

وهناك عدد كبير من الالتزامات الأساسية التي أنشأها البروتوكول ويجب أن تُنفذ بعد توقف الأعمال العدائية الفعلية، ولكن من المهم أن تكون هناك هياكل وسياسات قائمة قبل النزاعات لضمان تنفيذها.

٢٥- ثالثاً، سيتعين على الدول أن تنظر، على الفور، في الدور الذي ستضطلع به في التعاون على تسوية المشكلة الضخمة المتمثلة في المتفجرات الموجودة من مخلفات الحرب. وسيكون للمساعدة المقدمة إلى البلدان المتأثرة بهذه المشكلة تأثير مباشر على حياة المدنيين من مواطنيها. وسيكون لطريقة تصدي الدول الأطراف لهذه المشكلة أهمية حاسمة لقابلية استمرار البروتوكول.

٢٦- وأخيراً، سيتطلب تنفيذ البروتوكول تنفيذاً فعالاً إقامة حوار مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المتعددة التي تعمل بالفعل لإزالة المتفجرات من مخلفات الحرب، وللتوعية بالمخاطر التي تشكلها هذه المخلفات، ولمساعدة الضحايا. فهذا النوع من الحوار قائم فعلاً في إطار اتفاقية أوتاوا، ومن المحبذ أن تسهر الدول الأطراف في البروتوكول الخامس على إيجاد تآزر بين الأعمال التي تقوم بها هي نفسها والأعمال المضطلع بها خلال اجتماعات ما بين الدورات التي تعقدها الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا. وبعد أن قبلت الدول الأطراف التحدي المتمثل في التفاوض على هذا البروتوكول بسرعة كبيرة، يجب عليها الآن أن تعمل على نحو يتيح جني ثمار تطبيقه دون تأخير.

٢٧- **السيد غيلار** (فريق الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام) وجه اهتمام الوفود إلى وثيقة العمل CCW/GGE/XV/WG.1/WP.2، التي قُدّمت إلى فريق الخبراء الحكوميين في دورته الخامسة عشرة والتي شُرح فيها بالتفصيل، مادة بعد مادة، الدور الذي يمكن أن يضطلع به الفريق في تطبيق البروتوكول الخامس. وأشار إلى أن هيئات الأمم المتحدة تعمل فعلاً على إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب والتخلص منها وتدميرها وأنها مستعدة لمواصلة أداء دور رئيسي في تنفيذ تدابير الحيطة، لا سيما التوعية بالمخاطر التي تشكلها الألغام. وأردف قائلاً إن من المتوقع أن يساعد مشروع جارٍ يتعلق بالأمن في مواجهة الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب على كفالة تطبيق المادة ٦ من البروتوكول، المتعلقة بحماية المنظمات والبعثات الإنسانية في الميدان. وأضاف أن فريق الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام سيواصل ترويج ودعم الانضمام العالمي إلى الاتفاقية وإلى جميع البروتوكولات الملحقة بها، وكذلك مراعاة أحكامها، وذلك بأنشطته الرامية إلى تعزيز القدرات والتعاون والمساعدة التقنية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقال إن الفريق يبقى على اقتناع بأن بدء نفاذ البروتوكول سيعزز الجهود المبذولة على الصعيد العالمي لحماية السكان المدنيين من أثر المتفجرات من مخلفات الحرب.

٢٨- وفيما يتعلق بإدارة المعلومات، وهي نقطة كانت الحكومة الهولندية قد أثارتها خلال أعمال فريق الخبراء الحكوميين، ذكر السيد غيلار أن القوات المسلحة تقوم، كقاعدة عامة، بجمع وتسجيل المعلومات المتعلقة باستخدام الأسلحة خلال النزاع وأن من المهم أن تُتاح هذه المعلومات بعد توقف الأعمال العدائية لكي يتمكن العاملون في الميدان من استخدامها بسرعة لحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني. ورأى السيد غيلار إن هناك، لحسن الحظ، نظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام، الذي استحدثه مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية والذي يُستخدم حالياً لفائدة ٤٣ بلداً وبرنامجاً. ورأى أن من المفضل، نظراً لحجم المعطيات التي قد يكون على البلدان أن تبلغها، أن يتم ذلك في شكل إلكتروني. وقال إنه سيكون بسيطاً نسبياً إنشاء نموذج لإدخال البيانات لبرامجيات مثل ميكروسوفت إكسيل. وهكذا يمكن لمن يعملون في الميدان أن يدرجوا البيانات مباشرة في قاعدة نظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام وأن يحمِّلوها، فتتيح لهم تخطيط أنشطتهم وتنظيمها حسب الأولوية بدلاً من الاكتفاء بالتحرك لمعالجة الوقائع بعد حدوثها عندما يُخبرون بوجود متفجرات من مخلفات الحرب.

٢٩- **السيد نيلن** (مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية) ذكر المسائل الثلاث التالية التي أثارها الوفد الهولندي خلال أعمال فريق الخبراء الحكوميين فيما يتعلق بتطبيق البروتوكول الخامس في المستقبل: فيما يخص النقطة المتعلقة بمعرفة ما ينبغي، في رأي الدول والمنظمات المختصة، أن يرد في جدول أعمال المؤتمر الأول للدول الأطراف في البروتوكول الخامس، قال إن المركز يرى أنه سيكون على الدول الأطراف في البروتوكول الخامس أن تحقق أساساً ثلاثة أهداف، هي الحد قدر الإمكان من آثار المتفجرات من مخلفات الحرب في المستقبل والمخاطر التي ستسببها بعد النزاعات، وتجنب المخاطر والآثار المحتملة، والحد قدر الإمكان من المخاطر التي تنطوي عليها المتفجرات الموجودة من مخلفات الحرب. ويفترض ذلك أن تعمل الدول على تعليم المتفجرات من مخلفات الحرب وإزالتها والتخلص منها وتدميرها، ومساعدة ضحايا انفجار هذه المخلفات، واتخاذ تدابير وقائية عامة، والتغلب على المشاكل التي تطرحها المتفجرات الموجودة من مخلفات الحرب. وهذه كلها عناصر يمكن للدول الأطراف في البروتوكول الخامس أن تنظر فيها عند وضع جدول أعمال المؤتمر الأول.

٣٠- وأما فيما يخص النقطة المتعلقة بمعرفة ماهية طرائق إدارة المعلومات التي يمكن استخدامها لتسجيل المعلومات وحفظها وإبلاغها، فإن المركز يود التشديد على أن الجهود التي بذلها في هذا المجال تعلقت خلال السنوات الأخيرة باستحداث نظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام، الذي يُستخدم حالياً على نطاق واسع والذي استُعرض وحُدّث باستمرار منذ إطلاقه في عام ١٩٩٩، وذلك للاستجابة على نحو أفضل لاحتياجات مستخدميه في الميدان. وتشتمل النسخة الرابعة من النظام، التي أُطلقت في بداية عام ٢٠٠٦، على نظام للتصفح بواسطة الخرائط يحسّن بشكل كبير إدخال البيانات واسترجاعها. ويجمع هذا النظام الجديد بين نظام كامل للمعلومات الجغرافية وقاعدة بيانات ارتباطية قوية يزودان

المديرين والمستخدِمين بمجموعة كاملة من قدرات إدارة المعلومات، وهي قدرات يمكن أن تُعدل بسهولة لتلبية الاحتياجات في الميدان.

٣١- وأخيراً، فيما يخص النقطة المتعلقة بمعرفة نوع الطرائق التي ينبغي وضعها للدول التي تعلن، بمحض إرادتها، أنها متأثرة بمشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب والتي تود توجيه الاهتمام إلى هذه المشكلة، يرى المركز أن على الدول المعنية أن تضع بنفسها خطتها الوطنية فيما يتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب التي يجب أن تواجهها، وتنشئ بيانات معلومات أساسية بشأن المشاكل التي يجب التغلب عليها، وتحدد أهدافاً دقيقة وقابلة للقياس يمكن تحقيقها حسب جدول زمني معين. وتعود لهذه الدول مسؤولية وضع خطتها وتنفيذها مع تقديم عرض واضح لأولوياتها في مجال المساعدة، عند الاقتضاء.

٣٢- **السيد لاندمان** (هولندا) أشار إلى أن البروتوكول الخامس يتعلق بمسألة جد حقيقية وخطيرة، إذ إن عدد ضحايا المتفجرات من مخلفات الحرب يماثل عدد ضحايا الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وهي مشكلة حظيت بقدر أكبر بكثير من الدعاية، وأن الذخائر غير المنفجرة أو المتروكة، شأنها شأن الألغام الأرضية، تخلق صعوبات اجتماعية واقتصادية جمة، إن لم تكن قابلة للقياس الكمي، علاوة على الآلام المادية التي تسببها. والمشاكل التي تطرحها المتفجرات من مخلفات الحرب، في هذا الصدد، أسوأ حتى من تلك الناجمة عن الألغام المضادة للأفراد، وذلك لأن انفجارها المحتمل أكبر نطاقاً كما أنها أكثر فتكاً، ناهيك عن أن إزالتها في ظروف آمنة أمر معقد نظراً لجهل سبب عدم انفجارها.

٣٣- وذكَّر السيد لاندمان بأن هولندا، استجابة منها لنداء اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كانت قد اقترحت رسمياً، بدعم من عدد من الدول الأطراف في الاتفاقية، تسجيل مسألة المتفجرات من مخلفات الحرب في جدول أعمال اجتماعات الدول الأطراف. وقال إن البعض تساءل، بعد اعتماد البروتوكول، عن الفائدة الحقيقية لأحكامه. وعلى أي حال، يشكل الالتزام الأساسي المفروض على أطراف نزاع مسلح ما بتعليم المتفجرات من مخلفات الحرب أو إزالتها أو التخلص منها أو تدميرها التزاماً ثابتاً وحقيقياً لا يمكن للدول أن تتنصل منه.

٣٤- ولكن، كما شدد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة على ذلك، يبقى أن بدء نفاذ صك قانوني ما ليس نهاية في حد ذاته وإنما يجب أن يكون بداية لمجموعة كاملة من التدابير. وبالفعل، سيُحدَّد نجاح البروتوكول الخامس بنجاح تطبيقه، وهو نجاح يتعين السعي إلى تحقيقه دون تأخير. فمنذ عام ٢٠٠٦، عُقدت بانتظام في جنيف اجتماعات غير رسمية بشأن هذه المسألة، وكانت هذه الاجتماعات مفتوحة لجميع الدول والمنظمات الدولية المختصة والمنظمات غير الحكومية، وذلك في مواعيد كان أغلب الممثلين المعنيين أثناءها موجودين في عين المكان. وقد تبين أن هذا الحل العملي مفيد جداً. وبدأ هناك المتكلمون، ولا سيما ممثلو هيئات الأمم المتحدة والسلطات الوطنية، يثيرون قضايا من قبيل إنشاء قنوات لتبادل المعلومات وإقامة آليات للمساعدة والتعاون. وبالإضافة إلى ذلك، يُفترض أن يكون من

السهل نسبياً وضع إجراءات بسيطة ومنخفضة التكلفة لإبلاغ البيانات. وقد تكونت بالفعل لدى الدول فكرة أوضح عما ينطوي عليه تنفيذ البروتوكول الخامس. ووفرت مداخلات اللجنة الدولية للصليب الأحمر وفريق الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية عناصر للتفكير. وقال إن الوفد الهولندي يتوقع أن يُعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ وأن هذا المؤتمر سيُحضَّر أثناء اجتماع يُعقد في نيسان/أبريل.

٣٥- **السيد كاهيلووتو** (فنلندا) تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين إليه بلغاريا ورمانيا، والبلدان المرشحة للانضمام وهي كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحها وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلاً عن ليختنشتاين ومولدوفا وأوكرانيا، وقال إن الاتحاد الأوروبي يرحب بدخول البروتوكول الخامس حيز النفاذ، ملاحظاً أن حالات الأزمات ما فتئت تسلط الضوء على أهمية تحقيق الأهداف التي حددها البروتوكول. وأضاف أن الاتحاد على اقتناع بأن على الدول أن تتمسك، بإصرار، لتحقيق انضمام كل دول العالم إلى هذا الصك، وعلى الخصوص، بتطبيقه بسرعة وفعالية لأن على ذلك تتوقف حيوية وحجية الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها.

٣٦- وأردف قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يؤيد دون تحفظ الإعلان المعتمد بمناسبة دخول البروتوكول الخامس حيز النفاذ. وإنه يحث جميع الدول التي لم تصبح بعد طرفاً فيه أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن ويشجع الدول الأطراف على بدء الأعمال التحضيرية لمؤتمرها الأول دون انتظار. وعلاوة على المسائل الإجرائية، هناك عدة مسائل جوهرية سوف يتعين استعراضها بمجرد بدء الأعمال التحضيرية للمؤتمر الأول، وهي تحديد أهداف دقيقة وقابلة للقياس، إن أمكن، فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات التي ينص عليها البروتوكول، والتعرف على الدول المتأثرة بمشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب التي قد تعلن أنها كذلك، وذلك بغية التمكن من تحديد الاحتياجات من الموارد، وتسوية المسائل التشغيلية مثل وضع نماذج لإبلاغ البيانات وخطط عمل وآليات لتبادل المعلومات.

٣٧- واسترسل قائلاً إن الاتحاد الأوروبي يود أن يبرز بشكل خاص الدور والمهام المنوطة بمنظمة الأمم المتحدة في تطبيق البروتوكول الخامس، وأن يحيّي الإسهامات القيمة جداً التي تقدمها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية المعنية في مناقشات الدول الأطراف بشأن هذه المسألة.

٣٨- *السيد سترولي (سويسرا) تولى الرئاسة.*

٣٩- **السيدة ميلار** (أستراليا) أكدت أن البروتوكول الخامس يسهم فعلاً في تطوير القانون الدولي الإنساني. وقالت إن من المفترض أن يسمح الانضمام إلى البروتوكول على الصعيد العالمي وتطبيقه الكامل، وكذلك مواصلة الأعمال المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني في

إطار الاتفاقية، بالقضاء على الأثر الإنساني لجميع أنواع المتفجرات من مخلفات الحرب، بما فيها الذخائر العنقودية، التي يمكن أن تشكل تهديداً للسكان المدنيين. وأضافت أن أستراليا على وشك التصديق على البروتوكول، بعد أن أنجزت جميع الخطوات اللازمة لضمان قدرتها على مراعاة أحكامه، كما أوضحت أنها تستعد لتكون قادرة على إعلان موافقتها على أن تكون ملزمة بالبروتوكول قبل نهاية عام ٢٠٠٦. وقالت إن البلد لم ينتظر ذلك الحين لتقديم مساهمة قدرها ٧,٥ ملايين دولار في إطار المساعدة الإنسانية إلى لبنان، منها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار لإزالة الذخائر غير المنفجرة.

٤٠- **السيد وو** (الصين) رحب ببدء نفاذ البروتوكول الخامس، الذي يشكل دليلاً جديداً على إمكانية التوفيق بشكل ملائم بين احتياجات الدول في مجال الأمن والشواغل الإنسانية. وقال إن هذا البروتوكول، ذا النطاق الواسع، ينص على تدابير ملموسة وقابلة للتحقيق تراعي الظروف الخاصة لمختلف البلدان، وإن من المفترض أن يسهم التطبيق الصارم لجميع الأحكام، بما فيها تلك التي تنص على تدابير وقائية عامة، في تسوية المشاكل الإنسانية التي تطرحها المتفجرات من مخلفات الحرب. وأضاف أن الصين أطلقت إجراءات التصديق على البروتوكول وبدأت تعد لتطبيقه.

٤١- **السيد شوا** (جمهورية كوريا) قال إننا لا يمكن أن نشدد بما يكفي على أهمية بدء نفاذ البروتوكول الخامس، الذي هو أحد الإنجازات الرئيسية المحققة ليس في إطار الاتفاقية فحسب، بل أيضاً في إطار نظام نزع السلاح ككل. وأضاف أن هذا هو أول صك متعدد الأطراف يتعلق بالمشاكل التي تطرحها الذخائر غير المنفجرة والمتروكة بعد النزاعات المسلحة. وأكد أنه ما زال هناك عمل كبير يجب إنجازه قبل القضاء على التهديد الذي تشكله هذه الذخائر. وفي الوقت الحاضر، يتعين العمل على انضمام كل دول العالم إلى البروتوكول وتطبيقه على نحو فعال، مع توجيه الجهود أيضاً نحو التدابير التقنية الوقائية. وأوضح أنه سيكون من المهم جداً، في مرحلة أولى، التمكن من جمع وتقاسم المعلومات المتعلقة بالذخائر غير المنفجرة أو المتروكة. وقال إن من شأن وضع رسوم بيانية ونماذج موحدة على أساس المرفق التقني للبروتوكول أن ييسر إدارة هذه المعلومات. وأشاد وفد جمهورية كوريا بالدول الست وعشرين التي صدقت بالفعل على البروتوكول وقال إن جمهورية كوريا تعتزم الانضمام إلى صفوفها بأسرع ما يمكن.

٤٢- **السيد بيتريتش** (النمسا) أوضح أنه يتحدث باسم ألمانيا والأرجنتين والنمسا والبوسنة والهرسك وشيلي وكوستاريكا والدانمرك وإسبانيا وهنغاريا وآيرلندا وليختنشتاين وليتوانيا ولكسمبرغ ومالطة والمكسيك والنرويج ونيوزيلندا وبيرو والبرتغال والجمهورية التشيكية والكرسي الرسولي وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وسويسرا. وقال إن هذه البلدان ترحب ببدء نفاذ بالبروتوكول الخامس المتصل بالمتفجرات من مخلفات الحرب، وإذ تلاحظ أن الذخائر العنقودية تنطوي على مخاطر عالية بأن تتحول إلى هذه المخلفات، تؤكد من

جديد تأييدها لاقتراح ولاية للتفاوض بشأن صك ملزم قانوناً يستجيب للشواغل الإنسانية التي تثيرها الذخائر العنقودية (CCW/CONF.III/WP.1). وأضاف أنها، بالفعل، ترى أن من الممكن، دون فرض حظر تام على الذخائر العنقودية، النظر في مسألة موثوقية هذه الأسلحة والقيام على وجه السرعة بتحديد قواعد دقيقة بشأن استخدامها في حالات النزاع وعلى الخصوص في المناطق التي توجد فيها تجمعات مدنية. وقال إنها تحث جميع الدول على الانضمام إلى هذه المبادرة.

٤٣- **السيد دابكوس** (ليتوانيا) أشار إلى أن بلده كان من الدول الأولى التي صدقت على البروتوكول الخامس، في عام ٢٠٠٤، وقال إنه على ثقة من أن هذا الصك ستصدق عليه سريعاً دول جديدة. وأضاف أن الجهود التي تبذلها الدول للتصديق على البروتوكول ثم الدعوة إلى الانضمام إليه على الصعيد العالمي، وكذلك تمسكها بتطبيق الصك تطبيقاً فعالاً وبحسن نية، ستكون مقياساً لحجية النظام المنشأ بالاتفاقية برمته.

٤٤- وأوضح أن ليتوانيا بدأت فعلاً، على الصعيد الوطني، تطبيق أحكام البروتوكول الخامس في إطار تسوية المشاكل التي تطرحها المتفجرات من مخلفات الحرب الموجودة في كل الإقليم. وقد أنشئ فريق عمل مشترك بين المؤسسات لتقييم التهديدات التي تشكلها هذه المتفجرات من مخلفات الحرب، وتحديد المناطق ذات الأولوية في هذا الصدد، واقتراح تدابير؛ ويتعين أن يقوم هذا الفريق أيضاً بتحليل التشريعات الوطنية للتحقق من مطابقتها لأحكام البروتوكول الخامس. وقال إن من المهم، على الصعيد الدولي، وضع مبادئ تتصل بتطبيق البروتوكول. وأكد أن ليتوانيا تعترف بالجهود التي سبق أن بُذلت في هذا الصدد، وخاصة من جانب دائرة مكافحة الألغام التابعة للأمم المتحدة ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. وأكد ممثل ليتوانيا أن البروتوكول الخامس يكمل اتفاقية أوتاوا ويعززها ورأى أن مكافحة المتفجرات من مخلفات الحرب ينبغي أن تسترشد بالأعمال المتعلقة بمكافحة الألغام وأن تكون ذات صلة وثيقة بها. وشدد على أهمية التعاون والمساعدة الدوليين لتحقيق أهداف البروتوكول الخامس، حتى فيما يتعلق بالمتفجرات الموجودة من مخلفات الحرب. وقال إن منظمة الأمم المتحدة أدت، حتى الآن، دوراً مفيداً في تنسيق وإدارة المساعدة المقدمة إلى البلدان المتأثرة. وأوضح أن ليتوانيا قررت من جهتها تقديم مساهمات إلى الصندوق الذي تديره دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة؛ وأنها أيدت في عام ٢٠٠٦ مشروع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لضمان إبطال مفعول الذخائر غير المنفجرة في أوكرانيا، وأعارت مهندسيها العسكريين لتنفيذ أعمال مماثلة في أفغانستان وساهمت في أنشطة مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

٤٥- وأردف قائلاً إن وفد ليتوانيا يرى أن البروتوكول الخامس لا يسوي جميع المشاكل الإنسانية المهمة التي تطرحها الذخائر، بما فيها الذخائر الصغيرة، ولذا فإنه يرغب في أن يُبرم اتفاق يؤدي إلى حظر استخدام الذخائر العنقودية داخل المناطق التي توجد فيها تجمعات

مدنية أو على مقربة منها، فضلاً عن تطوير هذه الذخائر وإنتاجها وتخزينها ونقلها واستخدام تلك التي تتمتع بينها بمستوى موثوقية متدنٍ وتفتقر إلى الدقة، وضمان تدمير مخزونات هذه الذخائر وإنشاء وسائل للتعاون والمساعدة في هذا المجال. وقال إن ليتوانيا تشيد بالمنظمات غير الحكومية، التي كثيراً ما كانت الدافع وراء تسوية المشاكل الإنسانية.

٤٦- **السيد براساد** (الهند) قال إن بدء نفاذ البروتوكول الخامس يشكل مرحلة هامة في تحقيق أهداف الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة ويشهد على أن من الممكن اتباع نهج إنساني لدفع الأعمال المتعددة الأطراف المتعلقة بالأمن الدولي إلى الأمام. وأشار إلى أن الإعلان الذي اعتُمد للتو يؤكد الإرادة الثابتة للدول الأطراف للتصدي للمتفجرات من مخلفات الحرب على المستوى الإنساني والإيكولوجي والإنمائي. وقال إن الهند، التي شاركت مشاركة وثيقة في وضع البروتوكول، بادرت فوراً بالتصديق على الصك. وأضاف أن الوفد الهندي يشيد بالتوجيه المستنير للسفير ساندرز في الصياغة النهائية لنص البروتوكول وكذلك بالاهتمام الكبير والمستمر الذي أبداه الوفد الهولندي بالمسألة.

٤٧- ولاحظ ممثل الهند أن البروتوكول الخامس، الذي ينشئ توازناً دقيقاً بين الشواغل الإنسانية والمتطلبات الأمنية للدول والذي ينص على تدابير وقائية وتصحيحية على السواء، يعترف بحق الدول الأطراف في التماس وتلقي مساعدة لتسوية المشاكل التي تطرحها المتفجرات الموجودة من مخلفات الحرب ويشجعها على اتخاذ تدابير وقائية عامة من أجل الحد قدر الإمكان من مخاطر تحول الذخائر إلى متفجرات من مخلفات الحرب. وقال السيد براساد إنه على اقتناع بأن البروتوكول سيستجيب إلى حد كبير، بعد تطبيقه تطبيقاً كاملاً وفعالاً، للشواغل الإنسانية التي تثيرها المتفجرات من مخلفات الحرب. وأضاف أنه سيتعين بلا شك تشجيع الدول الأطراف في الاتفاقية على الانضمام إلى البروتوكول بحجة أنها يمكن أن تستفيد من مساعدة لتشكيل القدرات اللازمة كما يمكن أن تستفيد من نقل التكنولوجيا. ورأى أنه يتعين ترك الدول لتحدد بنفسها ما إذا كانت متأثرة بمشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب.

٤٨- وقال إن الوفد الهندي يؤيد فكرة أن يُعقد في عام ٢٠٠٧ المؤتمر الأول المنصوص عليه في المادة ١٠، إلى جانب اجتماع للدول الأطراف في الاتفاقية، وذلك لاستعراض حالة البروتوكول وطريقة تنفيذه، لا سيما تطبيقه على الصعيد الوطني، الذي يزداد أهمية بشكل خاص لأن بعض الالتزامات التي ينص عليها البروتوكول تبقى اختيارية.

٤٩- **السيد موسكفيتين** (أوكرانيا) ذكَّر بأن بلده كان من الدول الأوائل التي أصبحت أطرافاً في البروتوكول الخامس، وحث الدول على بذل كل ما بوسعها للانضمام جميعاً إلى هذا الصك وكفالة تطبيقه على نحو فعال. وقال إن وفد أوكرانيا يقر الإعلان الذي اعتُمد قبل قليل، والذي أعرب المجتمع الدولي من جديد من خلاله عن عزمه على التصدي للأثر الإنساني والإيكولوجي للمتفجرات من مخلفات الحرب لتخفيف الآلام التي تسببها هذه الأخيرة للسكان المدنيين.

٥٠- وقال ممثل أوكرانيا إن بلده يعاني من وجود مخزونات هائلة من الذخائر الزائدة والمهجورة، وكذلك من وجود ذخائر غير منفجرة متروكة على إقليمه بعد الحرب العالمية الثانية. وأضاف أن كشف وتدمير هذه الأخيرة، التي ما زالت تقتل وتشوه المدنيين، يتطلب موارد مالية وتقنية هامة يجب أن تعتمد الحكومة من أجلها على دعم ملموس من الشركاء الأجانب. والذخائر المهجورة، التي نُقلت إلى أوكرانيا عندما انسحبت القوات السوفياتية من بلدان أوروبا الشرقية، تطرح أيضاً مشاكل خطيرة، والشاهد على ذلك هو الانفجار الأخير الذي حدث في مستودع للذخائر في نوفوبودانيفكا، بالقرب من منطقة مأهولة ومنشآت صناعية. ويقضي نطاق هذه المشكلة في حد ذاته بضرورة اعتماد البلد على تعاون أكبر من المجتمع الدولي.

٥١- **السيد غرينيفيتش** (بيلاروس) لاحظ بارتياح بدء نفاذ البروتوكول الخامس وأشار إلى أن السلطات البيلاروسية تضع اللمسات الأخيرة على مشروع قانون يتعلق بالتصديق على الصك. وقال إن هذه السلطات ترى أن القانون الداخلي للبلد مطابق لأحكام البروتوكول، لا سيما تلك الواردة في المادتين ٣ و٦ من الصك.

٥٢- وأضاف أن الوفد البيلاروسي شارك مشاركة نشيطة في المناقشات التي كرسها فريق الخبراء الحكوميين، بعد اعتماد البروتوكول، لتقييم قواعد القانون الدولي الإنساني التي تنطبق على المتفجرات من مخلفات الحرب، ورد على الاستبيان المتعلق بهذه المسألة. وقال إن الوفد يرى أن التوصيات التي قدمها الأستاذ ماكورماك، من جامعة ملبورن، في تحليله لردود الدول على هذا الاستبيان، مفيدة ولكنه يخشى أن يكون من الصعب وضع مجموعة وحيدة من المبادئ التوجيهية الاختيارية فيما يتعلق بالمتفجرات من مخلفات الحرب، ما دامت الدول الأطراف في الاتفاقية ليست جميعها أطرافاً في الوقت نفسه في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وفي جميع البروتوكولات الإضافية ذات الصلة. وأما فيما يخص التدابير الوقائية، فينبغي الإشارة إلى أنه سيكون من الصعب ضمان موثوقية الذخائر بنسبة ١٠٠ في المائة. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول الأطراف في البروتوكول الجديد أن تقوم بوضع آليات فعالة للمساعدة التقنية والمالية التي يجب تقديمها إلى البلدان التي تواجه صعوبات في القضاء على مشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب.

٥٣- ولاحظ ممثل بيلاروس أن الفقرة ٤ من المادة ٣ والفقرة ٢ من المادة ٧ من البروتوكول الخامس، على الخصوص، توصيان الدول الأطراف، عندما تضطلع بأنشطة إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب أو التخلص منها أو تدميرها أو عندما تقدم مساعدة لهذه الأنشطة، بأن تراعي جملة أمور، منها المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام. وأضاف أن البروتوكول الخامس، من بين جميع البروتوكولات الملحقة بالاتفاقية، هو الوحيد الذي ذُكرت فيه هذه المعايير، التي ستكتسب إذاً، مع بدء نفاذ الصك، مزيداً من الأهمية بالنسبة للتنظيم المنهجي لأنشطة الدول الأطراف في مجال إزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات

الحرب. وأفاد بأنه يحسن، في هذه الظروف، إنهاء ترجمة جميع الوثائق المتصلة بالمعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة لأن من شأن ذلك أن ييسر وضع الإجراءات الوطنية التي سيتعين على الدول الأطراف في البروتوكول الخامس أن تنشئها لتطبيق أحكام الصك، بالإضافة إلى أن من شأن ذلك أن يسهل تكوين أخصائيين وطنيين في إزالة الألغام. وأكد أن من المفيد أيضاً توحيد ومنهجة الأعمال المتعلقة بالألغام على الصعيدين الوطني والدولي على السواء.

٥٤- وفيما يتعلق بإيراد المعايير الدولية للأعمال المتعلقة بالألغام في البروتوكول الخامس صراحةً، أشار ممثل بيلاروس إلى أن الفريق المشترك بين المنظمات لتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام مدعو إلى القيام، بموجب ولايته، باستعراض هذه المعايير كل ثلاث سنوات، كي يدخل عليها، عند الاقتضاء، التعديلات الناتجة عن تطور المعايير والممارسات في مجال مكافحة الألغام. ورأى أنه سيكون من المفيد، بلا شك، تحديد طرائق لتنسيق هذا الاستعراض الذي يُجرى للمعايير الدولية والأنشطة التي تضطلع بها الدول الأطراف في البروتوكول. واقترح ممثل بيلاروس، في هذا الصدد ثلاثة حلول يتمثل أحدها في ترك الفريق المشترك بين المنظمات يضطلع بمهمة إجراء هذا الاستعراض وإدخال التعديلات اللازمة على المعايير، ثم إشعار الدول الأطراف لكي تستلهم المعايير المعدلة، أو ترك الفريق يضع اقتراحات للتعديلات الواجب إدخالها على أساس ولاية تعطيها له الدول الأطراف، أو الشروع في استعراض للمعايير في إطار الاتفاقية، خلال دورات فريق خبراء حكوميين للدول الأطراف في الاتفاقية.

٥٥- **السيدة هالر** (سويسرا) رحبت ببدء نفاذ البروتوكول الخامس وأعربت عن تأييدها الكامل للإعلان الذي اعتُمد قبل قليل بهذه المناسبة. وقالت إن سويسرا تود إبراز الدور الضروري الذي ستؤديه منظمة الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر ومركز جنيف لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية، في تنفيذ هذا الصك الجديد. وأضافت أن سويسرا تؤيد فكرة عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في البروتوكول الخامس في عام ٢٠٠٧، بالتزامن مع اجتماعات أخرى للدول الأطراف في الاتفاقية وبروتوكولاتها، واقترحت أن يترأس هذا المؤتمر الوفد الهولندي، نظراً للمساهمة القيمة التي قدمها هذا الأخير لاعتماد البروتوكول.

٥٦- ورأت ممثلة سويسرا أن تنفيذ البروتوكول الخامس بشكل فعال ومنطقي سيخفف الآلام الإنسانية التي تسببها الذخائر غير المنفجرة التي تهدد السكان المدنيين وأخصائيي إزالة الألغام وموظفي حفظ السلام، ولكنها أعربت عن شكها في أن تكون التدابير التصحيحية التي يجب اتخاذها بعد النزاعات، على نحو ما هو منصوص عليه في البروتوكول الخامس، كافية لحماية السكان المدنيين من الأخطار الناجمة عن استخدام الذخائر، بما فيها الذخائر الصغيرة، التي يمكن أن تتحول إلى متفجرات من مخلفات الحرب. وقالت إن سويسرا شددت، منذ اعتماد البروتوكول، على ضرورة وضع صك دولي ملزم يتضمن تدابير وقائية ذات طابع

تقني، لا سيما فيما يتعلق بموثوقية الذخائر، فضلاً عن أحكام تتعلق باستخدام الذخائر التي يمكن أن تتحول إلى متفجرات من مخلفات الحرب. وخلصت إلى أنها تؤيد، إذاً، مواصلة الأعمال التي باشرها فريق الخبراء الحكوميين، على أساس ولاية للتفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن الذخائر التي تسبب المشاكل الإنسانية الأكثر خطورة، أي الذخائر العنقودية.

٥٧- **السيد تيلور** (نيوزيلندا) قال إن بلده يرحب ترحيباً حاراً ببدء نفاذ البروتوكول الخامس وينوي أن يصبح طرفاً فيه قبل أن يُعقد في عام ٢٠٠٧ المؤتمر الأول للدول الأطراف، الذي يحرص كثيراً على المشاركة فيه. وأضاف أنه سيكون من المفيد، في هذا المؤتمر، استعراض مجموعة كاملة من المسائل المتصلة بالتنفيذ الفعال للبروتوكول، بما في ذلك تعميم الصك على الصعيد العالمي، ودراسة التدابير الملموسة المتعلقة بالتعاون فيما يخص تسجيل المعلومات بشأن الذخائر المتفجرة المستخدمة، وتعليم المتفجرات من مخلفات الحرب وإزالتها والتخلص منها وتدميرها، فضلاً عن توعية السكان المدنيين بالمخاطر التي تشكلها هذه المخلفات. وأما فيما يخص تسجيل المعلومات المتعلقة بالذخائر المتفجرة المستخدمة، فإنه أفاد بأن قوة الدفاع النيوزيلندية صممت طرائق تشغيلية يمكن أن تصلح لتنفيذ الالتزام المنصوص عليه في المادة ٤ في هذا المجال، كما أنها وضعت شروطاً لإبلاغ المعلومات في شكل مفيد قد يكون مصدر إلهام لوضع إجراء دولي من هذا النوع. وأخيراً، قال إن نيوزيلندا ترى أن من المفيد توخي إجراء يمكن للدول أن تتبعه للإعلان عن تأثرها بمشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب.

٥٨- **السيدة كانكين** (فرنسا) قالت إن فرنسا ترحب ببدء نفاذ البروتوكول الخامس، الذي يشهد على أهمية اتفاقية عام ١٩٨٠ وحيويتها: فاجتماعات الدول الأطراف في هذه الاتفاقية هي فعلاً المحفل الوحيد الذي أمكن في إطاره أن يُعتمد بتوافق الآراء خلال السنوات العشر الماضية صك ملزم قانوناً يتعلق بتخفيف الآلام الإنسانية التي تسببها النزاعات المسلحة. وأضافت أن بدء نفاذ هذا البروتوكول يشكل مرحلة أساسية في إيجاد تسوية ملموسة، على أرض الواقع، للمشكلة الإنسانية التي تطرحها المتفجرات من مخلفات الحرب، وأن تعبئة المجتمع الدولي في الإطار الذي يحدده البروتوكول ستكون أحد الرهانات الرئيسية للسنوات المقبلة. وأفادت بأن فرنسا، التي هي طرف في الاتفاقية وفي جميع البروتوكولات الملحقة بها، أعلنت لتوها عن موافقتها على أن تكون ملزمة بالبروتوكول الخامس، وذلك اعتباراً من ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

٥٩- **السيدة كريسل** (إستونيا) لاحظت أن البروتوكول الخامس يشكل مرحلة هامة في تطور القانون الدولي الإنساني المنطبق على سلوك الدول في النزاعات المسلحة. ووافقت ممثلة إستونيا على أن من المهم حالياً تطبيق أحكامه والبدء في تحضير المؤتمر الأول للدول الأطراف. وقالت إن جمهورية إستونيا تعتزم إخطار الوديع في الأسابيع المقبلة بموافقتها على أن تكون

ملزمة بالبروتوكول. وأعربت عن أملها في أن تنضم دول أخرى إلى البروتوكول بأسرع ما يمكن.

٦٠- السيد مالوف (الاتحاد الروسي) رحب ببدء نفاذ البروتوكول الخامس ولاحظ أن فعالية فريق الخبراء الحكوميين في وضع الصك دليل جيد على أن من الممكن، بروح الواقعية والتوافق، تحقيق نتائج ملموسة حقيقية، مهما كان مستوى تعقد المشاكل التي يجب تسويتها. وأوضح أن الاتحاد الروسي باشر من جهته التصديق على البروتوكول الخامس.

٦١- وأكد ممثل الاتحاد الروسي أن هذا الصك يقيم توازناً جيداً بين الشواغل الإنسانية والمصالح المشروعة للدول في مجال الدفاع وقال إنه يرى أن الصك يستجيب استجابة كاملة إلى حد ما للشواغل التي يثيرها احتمال رؤية مختلف الذخائر تتحول إلى متفجرات من مخلفات الحرب. ورأى أن الأمر يتعلق حالياً بضمان تعميمه على الصعيد العالمي ودراسة طريقة تنفيذه؛ ففي هذه المرحلة، يجب تجنب أي هروب إلى الأمام بالرغبة في منع أو تقييد استخدام بعض الذخائر دون سبب.

٦٢- **السيد حيدر** (باكستان) لاحظ أن البروتوكول الخامس سيساعد حقاً الدول على تخفيف المخاطر التي تنطوي عليها المتفجرات من مخلفات الحرب بالنسبة للإنسان وعلى الحيلولة دون أن تعرقل هذه المتفجرات إعادة البناء بعد النزاعات وأن تؤثر بشكل خطير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمناطق المتأثرة. وقال إن الأمر يتعلق حالياً بتطبيق أحكامه بفعالية. وأضاف أن باكستان باشرت، من جهتها، التصديق على البروتوكول الخامس. وأوضح أن القوانين والأنظمة، على الصعيد الداخلي، مطابقة تماماً للقانون الدولي الإنساني المنطبق على المتفجرات من مخلفات الحرب؛ فالممارسة والقانون العسكري يقتضيان تعليم المتفجرات من مخلفات الحرب وإزالتها والتخلص منها ثم تدميرها بعد توقف الأعمال العدائية.

٦٣- **السيد مين** (اليابان) أشار إلى أن البروتوكول الخامس، الذي اعتمدته الدول الأطراف في الاتفاقية في عام ٢٠٠٣، يتضمن تدابير عامة للإنعاش بعد النزاعات وتدابير وقائية تتصل بإنتاج وإدارة الذخائر المتفجرة، بقصد التخفيف، قدر الإمكان، من الأخطار التي تسببها المتفجرات من مخلفات الحرب للسكان. وقال إن بدء نفاذ البروتوكول الخامس يكتسي أهمية هائلة على المستوى الإنساني، وإن اليابان تعاونت تعاوناً نشطاً، حتى قبل اعتماد البروتوكول، مع أفغانستان وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على إزالة الذخائر غير المنفجرة والألغام الأرضية. وأضاف أن بلده يعلق أهمية كبيرة على هذا النوع من التعاون الدولي ولن يتوانى في المشاركة فيه في المستقبل.

٦٤- **السيد ماركوتيتش** (كرواتيا) لاحظ أن البروتوكول الخامس هو أول اتفاق دولي يقتضي من الأطراف في نزاع مسلح أن تزيل كل الذخائر غير المنفجرة التي تهدد المدنيين وموظفي حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني بعد توقف الأعمال العدائية. وأضاف أن

أخصائيي إزالة الألغام الكرواتيين يرون أنه ليس هناك أي اختلاف ملموس بين المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام المضادة للأفراد نظراً لآثارها الفتاكة. وأوضح أن كرواتيا ترى، من ثم، أن البروتوكول الخامس تكملة ضرورية لاتفاقية أوتاوا. وأشار إلى أن معظم البلدان المتأثرة بمشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب هي أيضاً أكثر بلدان العالم فقراً، لذلك ترى كرواتيا أحكام البروتوكول المتصلة بالتعاون والمساعدة مشجعة بوجه خاص. وأفاد بأن كرواتيا كانت من بين الدول الأولى التي صدقت على البروتوكول الخامس، مما سمح ببدء نفاذ الصك. وبما أن كرواتيا عاشت هي نفسها تجربة الآثار المريعة للمتفجرات من مخلفات الحرب، التي ما زالت تؤثر في البلد، فإنها ترحب بإمكانية تطبيق البروتوكول بسرعة وبشكل فعال. وهي تحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى البروتوكول على القيام بذلك بأسرع ما يمكن وعلى الانضمام أيضاً إلى الدول الأطراف في جهودها الرامية إلى بناء عالم أكثر أمناً.

٦٥- **السيد دا روشا بارانوس** (البرازيل) ذكَّر بأن البرازيل أطلقت إجراء التصديق على البروتوكول الخامس، وقال إنه يرى أنه لا يمكن التقليل من أهمية هذا الصك الدولي، الذي سيصبح اللبنة الأساسية في العمل العالمي ضد المشاكل الإنسانية المترتبة على المتفجرات من مخلفات الحرب. ولاحظ أن البروتوكول يسعى إلى إيجاد حل متكامل لمشكلة المتفجرات من مخلفات الحرب، بواسطة مجموعة متوازنة من الالتزامات التي تنص على اعتماد تدابير وقائية وتصحيحية على السواء. وأضاف أنه، بعد اعتماد الصك، كرس فريق الخبراء الحكوميين الجزء الأساسي من أعماله لوضع تدابير وقائية تقنية ومن المفترض أن يستطيع مواصلة هذه الأعمال، مما يعني تمديد ولايته بعد المؤتمر الاستعراضي الثالث. وأما فيما يخص البروتوكول، فقد أوضح أن من المهم حالياً أن تُطبّق أحكامه تطبيقاً كاملاً وصحيحاً. وقال إن البرازيل تأمل في أن يرسخ بدء نفاذ الصك إرادة البلدان لتعزيز الجهود الدولية في مجال التعاون والمساعدة على إزالة المتفجرات من مخلفات الحرب.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠